

العام الحالي سيشهد إطلاق 94 مشروعاً تنموياً

«بيان»: ارتفاع سوق الكويت تزامن مع قفزة الأسواق العالمية

«المستقبل» تطلق خدمات متكاملة لإصلاح الهواتف والأجهزة اللوحية

أعلنت شركة المستقبل للاتصالات FCC أنه ومع مطلع العام الحالي بدأ مركز صيانة الهواتف MCC التابع للشركة باستقبال طلبات إصلاح جميع أنواع الهواتف الجواله والأجهزة اللوحية من الشركات والأفراد لما يتميز به مركز صيانة المستقبل من سمعة طيبة على مدار 16 عاماً والتي تخضع عمليات الإصلاح فيه إلى معايير الجودة العالمية 9001، مشيرة إلى أن هذه الأجهزة يتم استبدالها عن طريق الورشة الرئيسية وكذلك عبر 16 مركزاً للخدمة السريعة المنتشرة في محافظات دولة الكويت، وقال مدير الجودة في شركة المستقبل للاتصالات المهندس جميل القصاب



جميل القصاب

في بيان صحفي اليوم أن «شركة المستقبل وفي إطار استراتيجيتها الجديدة بالتنوع في بيع كافة أجهزة الهواتف النقالة إذ ضمت إلى باقة هواتفها العديد من الهواتف الذكية الواسعة الانتشار في العالم مثل آيباد، وإيفون، وسامسونغ وهواوي، وأتس تي سي والكاتيل وغيرها، وتسعى إلى تقديم خدمة متكاملة في هذا الإطار وهو الأمر الذي دفع إدارة الشركة إلى تطوير مراكز خدماتها الفنية لتتماشى مع هذه

التغيرات العالمية، مما جعل مركز الصيانة حالياً يعد أحد أبرز المراكز التي تقدم خدمات الإصلاح والصيانة الشاملة داخل الكويت بل وسبق وأن استأجنت به دول أخرى مجاورة في عمليات الصيانة المتخصصة نظراً لما يتمتع به من مهنية عالية...

خلال محاضرتها عن المصارف الإسلامية

القصير: إدارة المخاطر عملية متكاملة وشاملة

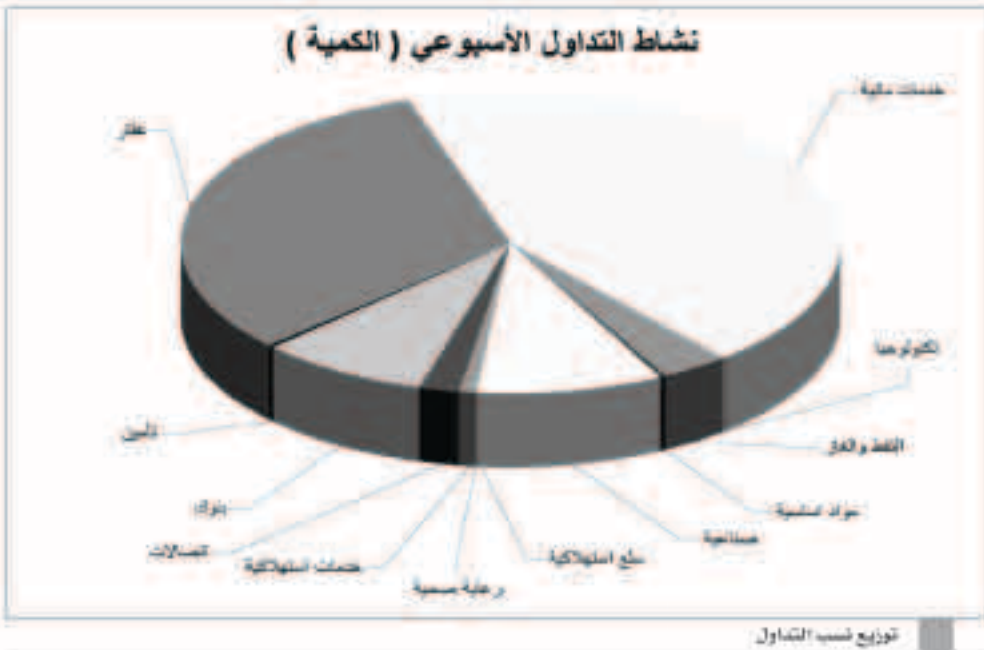
ألقى المدير العام لإدارة المخاطر الدكتور شيرين القصير محاضرة حول دور إدارة المخاطر في المصارف الإسلامية بشكل عام، ودور فريق إدارة المخاطر في بنك الكويت الدولي بشكل خاص، وذلك لأعضاء وفد الجمعية التونسية للمالية الإسلامية الذي تلقى دورة تدريبية على العمل المصرفي في الإسلام في المقر الرئيسي «الدولي» حيث أكدت القصير على اعتماد بنك الكويت الدولي في توفير نظام متكامل وشامل لتحديد البيئة المناسبة والأدوات اللازمة لتوقع المخاطر المحتملة، وتحديدتها وقياس مقدار آثارها المحتملة على أعمال البنك وأصوله وإيراداته، بالإضافة إلى وضع الخطط المناسبة لتجنب هذه المخاطر المحتملة والسيطرة عليها.



شيرين القصير

حيث عرضت القصير المفهوم العام لإدارة المخاطر وأهمية هذه المخاطر لتجنب هذه المخاطر المحتملة والسيطرة عليها. حيث عرضت القصير المفهوم العام لإدارة المخاطر وأهمية هذه المخاطر لتجنب هذه المخاطر المحتملة والسيطرة عليها. وأثنت القصير على إدارة المخاطر وتعتبر على أن إدارة المخاطر عملية أساسية وضرورية للمصارف الإسلامية وهي عملية متكاملة وشاملة تهدف إلى وضع والإلتزام بتنفيذ إجراءات وسياسات واضحة وفعالة لتطبيق جميع الضوابط الرقابية والحوكمة وفق المعايير الإسلامية، بالإضافة إلى توفير نظام آمن عالي التطور يضمن سرية المعلومات وخاصة في العمل المصرفي لتعزيز ثقة العملاء بالبنك من خلال الحفاظ على سرية بياناتهم المالية والمصرفية.

وتختتم القصير مؤكدة على أهمية تعزيز الوعي الأمني وسرية المعلومات لدى العملاء وموظفي المصارف، بالإضافة إلى توسيع خبراتهم ومعرفة برامج التوعية الأمنية لحماية أنظمة المعلومات، وذلك في ظل وجود أنظمة أمنية متطورة تحافظ على سرية المعلومات وخاصة في العمل المصرفي، وذلك لتعزيز ثقة العملاء في البنوك من خلال الحفاظ على سرية بياناتهم المالية والمصرفية.



من المأمول ألا تكون تلك المشروعات حبراً على ورق كسابقتها التي تم الإعلان عنها

36.35 في المئة ليصل إلى 22.54 مليون د.ك. في حين سجل متوسط كمية التداول نمواً بسيطاً نسبتة 3.07 في المئة، ليبلغ 215.32 مليون سهم.

مؤشرات القطاعات

سجلت جميع قطاعات سوق الكويت للأوراق المالية ارتفاعاً في مؤشراتها بنهاية الأسبوع الماضي، باستثناء قطاع نفط، وكان قطاع التأمين على رأسها القطاعات التي سجلت ارتفاعاً، إذ أغلق مؤشره عند 911.46 نقطة، مسجلاً نمواً نسبته 3.31 في المئة، تبعه في المركز الثاني قطاع العقار، والذي سجل مؤشره ارتفاعاً نسبته 1.58 في المئة بعد أن أغلق عند 1,010.90 نقطة، في حين شغل قطاع الصناعة المرتبة الثالثة، إذ سجل مؤشره ارتفاعاً نسبته 1.27 في المئة بعدما أغلق عند مستوى 946.23 نقطة، أما أقل القطاعات تسجيلاً للمكاسب، فكان قطاع المواد الأساسية، والذي أنهى مؤشره تعاملات الأسبوع مسجلاً نمواً نسبته 0.10 في المئة، مغلقاً عند مستوى 982.46 نقطة.

من ناحية أخرى، أغلق قطاع التكنولوجيا عند مستوى 838.01 نقطة، متراجعاً بنسبة بلغت 0.12 في المئة، في حين تراجع قطاع النفط والغاز بنسبة محدودة جداً بلغت 0.003 في المئة، منها تداولات الأسبوع عند مستوى 934.40 نقطة.

تداولات القطاعات

شغل قطاع الخدمات المالية المركز الأول لجهة حجم التداول خلال الأسبوع الماضي، إذ بلغ عدد الأسهم المتداولة للقطاع 374.68 مليون سهم شكلت 43.50 في المئة من إجمالي تداولات السوق، فيما شغل قطاع العقار المرتبة الثانية، حيث بلغت نسبة حجم تداولاته 32.04 في المئة من إجمالي السوق، إذ تم تداول 275.99 مليون سهم للقطاع، أما المرتبة الثالثة فكانت من نصيب قطاع الصناعة، والذي بلغت نسبة حجم تداولاته إلى السوق 8.97 في المئة بعد أن وصلت إلى 77.28 مليون سهم.

أما لجهة قيمة التداول، فقد شغل قطاع البنوك المرتبة الأولى، إذ بلغت نسبة قيمة تداولاته إلى السوق 31.27 في المئة بقيمة إجمالية بلغت 28.20 مليون د.ك.، وجاء قطاع الخدمات المالية في المرتبة الثانية، حيث بلغت نسبة قيمة تداولاته إلى السوق 25.60 في المئة بقيمة إجمالية بلغت 23.08 مليون د.ك. أما المرتبة الثالثة فاشغلها قطاع العقار، إذ بلغت قيمة الأسهم المتداولة للقطاع 16.02 مليون سهم شكلت 17.77 في المئة من إجمالي تداولات السوق.



الكثير من الأسهم القيادية والصغيرة في أغلب القطاعات، ولاسيما في قطاع البنوك القيادي، وقد انعكست تلك القوى على أداء مؤشرات السوق الثلاثة، والتي تمكنت من تحقيق مكاسب أسبوعية جيدة، ولاسيما مؤشر السعري الذي أنهى تعاملات الأسبوع عند مغلقاً عند مستوى 6,004.41 نقطة، وهو أعلى مستوى إغلاقي يصل له المؤشر منذ جلسة 7 أكتوبر الماضي. في المقابل لم تكن عمليات البيع غالبة في التأثير على حركة السوق خلال تعاملات الأسبوع الماضي، إذ شهدت التداولات عمليات جني أرباح محدودة خلال الجلسات، ساهمت في تقليص مكاسب السوق، إلا أنها لم تفلح في دفع مؤشرات إلى إنباء الأسبوع في المنطقة الحمراء.

هذا وقد حقق السوق هذه المكاسب على الرغم من البداية السلبية التي استل بها تعاملات الأسبوع، حيث شهد في الجلسات الأخيرة من العام 2012 أداءاً متذبذباً مائلاً إلى التراجع، وذلك نتيجة الضغوط البيعية التي تركزت على الأسهم القيادية والثقيلة المدرجة في السوق، مما انعكس سلباً على أداء المؤشرين الوزني والوزني مكسباً نسبته 0.79 في المئة بعد أن أغلق عند مستوى 422.69 نقطة، في حين أغلق مؤشر كويت 15 عند مستوى 1,024.17 نقطة، مسجلاً ارتفاعاً نسبته 0.93 في المئة. وقد شهد السوق هذا الأداء في ظل تباين المؤشرات الأسبوعية لمؤشرات التداول بالمقارنة مع تعاملات الأسبوع الماضي، حيث نقص متوسط قيمة التداول بنسبة بلغت

المؤشر السعري أنهى تعاملات الأسبوع الماضي عند أعلى مستوى له منذ شهرين

قال تقرير شركة بيان للاستثمار أن سوق الكويت للأوراق المالية استقبل عام 2013 باللون الأخضر، حيث أنهت مؤشراته الثلاثة تعاملات الأسبوع الأول من العام مسجلة مكاسب جيدة، في ظل عمليات الشراء التي طالت العديد من الأسهم المدرجة في مختلف القطاعات، الأمر الذي انعكس إيجاباً على مؤشرات السوق كافة، ولاسيما المؤشر السعري الذي أنهى تعاملات الأسبوع عند أعلى مستوى له منذ أكثر من شهرين، متخطياً حاجز الـ 6,000 نقطة النفسية صعوداً.

وأضاف التقرير وقد تزامن أداء السوق الكويتي مع الأداء الجيد الذي شهدته معظم أسواق الأسهم العالمية خلال الأسبوع الماضي، بما فيها الأسواق الخليجية، والتي شهدت ارتفاعات متفاوتة بدعم من الأنباء الإيجابية عن الاقتصاد الأمريكي، حيث أقر الكونجرس قانوناً يجب الولايات المتحدة الأمريكية اللجوء إلى تدابير تقشفية صارمة، الأمر الذي كان من المحتمل أن يؤدي إلى دخول الاقتصاد العالمي في مرحلة ركود مرّة أخرى.

مشاريع إنشائية

وأوضح التقرير على صعيد الأخبار الاقتصادية، أصدرت الأمانة العامة للمجلس الأعلى للتخطيط والتنمية تقريراً حكومياً، قالت فيه أن العام الحالي 2013 سيشهد إطلاق 94 مشروعاً تنموياً، بينها مشاريع إنشائية ومنظمة، وذلك من أصل 1210 مشروعاً ضمن خطة التنمية.

وتابع ويعد الإعلان عن هذه المشروعات، رغم قلة عددها بالمقارنة مع مجمل مشاريع الخطة ونوعها، أمراً تقليدياً عادياً على سماعه، إلا أن العبرة تكون بالتنفيذ الفعلي لهذه المشاريع، حيث تكرر الإعلان عن كثير منها من جهات عدة، منها مجلس الوزراء وعدد من المسؤولين، وجهات مسؤولة كثيرة، ولكن دون أن نرى أي تنفيذ فعلي لجميلها على أرض الواقع، فهذا الإعلان يبقى أمراً لا يهم المواطن إلا إذا تم تنفيذه، فالمأمول أن تتوقف الجهات الحكومية عن التصريح بما سيتم تنفيذه من مشاريع، وأن يتم الإعلان عن ما أمو في طور التنفيذ الفعلي منها، ومن المأمول أيضاً ألا تكون تلك المشروعات حبراً على ورق كسابقتها من التي تم الإعلان عنها، وأن يتم إنجازها في أسرع وقت ممكن، وذلك حتى يستشعر المواطن جودة الحكومة في تنفيذ وعودها بمعالجة المشكلات التي يعاني منها الاقتصاد الوطني.

على صعيد أداء سوق الكويت للأوراق المالية في الأسبوع الماضي، فقد أنهى السوق تعاملات الأسبوع الأول من العام الجديد مسجلاً مكاسب جيدة على صعيد جميع مؤشرات، حيث تلقى الدعم من القوى الشرائية القوية التي برزت في الجلسات الأخيرة من الأسبوع بشكل خاص، والتي شملت

سلم الدفعة الأخيرة البالغة 5 ملايين دينار

«بيتك»: 21 مليون دينار لدعم المشاريع الخيرية لبيت الزكاة في 2012



الخضيري يسلم شيكاً بقيمة للمجمل بحضور العمر

قدم بيت التمويل الكويتي «بيتك» إلى بيت الزكاة الكويتي مبلغ 5 ملايين دينار تمثل الزكاة الخشعية من المساهمين من أصل مبلغ إجمالي تم تقديمه خلال العام 2012 بلغ 21 مليون دينار. وذلك لدعم وتمويل المشاريع الخيرية لبيت الزكاة داخل دولة الكويت وخارجها خلال العام 2012، حيث استفاد منها 16 ألف أسرة مستحقة داخل الكويت، في إطار تعزيز الدور الاجتماعي و«بيتك» والتعاون مع الجهات الرسمية العاملة في مجال المساعدات وأعمال البر، وخدمة للعمل الخيري الذي أصبح علامة ناصعة في مسيرة الكويت.

ويهدف المانحة، شدد رئيس مجلس إدارة «بيتك» محمد الخضيري خلال استقباله وفد بيت الزكاة الذي ضم المدير العام عبدالقادر العجيل ونائب المدير العام للشؤون المالية والإدارية عبدالعزيز الزريع، ونائب المدير العام للموارد والإعلام محمد العليبي، وبحضور الرئيس التنفيذي في «بيتك» محمد العمر، ومساعد المدير العام لقطاع الخدمات المساندة عبد العزيز الجابر، على أن «بيتك» سيواصل أداء دوره الاجتماعي لخدمة الكويت وشعبها على جميع المستويات سواء من خلال هذه المساهمة المالية المباشرة للجهات الخيرية، أو عبر توسيع دوره كمؤسسة مالية إسلامية

وأشاد الخضير بخدمات بيتك، وقال مدير بيت الزكاة عبدالقادر ضاحي العجيل إن «بيتك» يؤكد بهذا الأهمية الكبيرة التي يضعها لخدمة المجتمع والأولوية التي توليها للمسؤولية الاجتماعية في عمله، وإن «بيتك» أصبح مشهوداً في هذا المجال، معرباً عن تقديره لهذا العطاء الذي يساعد في دعم قرارات وأنشطة وأعمال بيت الزكاة، وهذا ليس بقريب على «بيتك» الذي يعمل بمفهوم التعاون والتسويق مع الجهات المختلفة الرسمية والشعبية لتحقيق الهدف الأساسي للجمع وهو الكفاية والتعاون، وتشجيع العمل الخيري الهادف الذي يحث عليه ديننا الحنيف الإيجابية عن الكويت دولة وشعباً

هذا المجال، معرباً عن تقديره لهذا العطاء الذي يساعد في دعم قرارات وأنشطة وأعمال بيت الزكاة، وهذا ليس بقريب على «بيتك» الذي يعمل بمفهوم التعاون والتسويق مع الجهات المختلفة الرسمية والشعبية لتحقيق الهدف الأساسي للجمع وهو الكفاية والتعاون، وتشجيع العمل الخيري الهادف الذي يحث عليه ديننا الحنيف الإيجابية عن الكويت دولة وشعباً

وأشاد الخضير بخدمات بيتك، وقال مدير بيت الزكاة عبدالقادر ضاحي العجيل إن «بيتك» يؤكد بهذا الأهمية الكبيرة التي يضعها لخدمة المجتمع والأولوية التي توليها للمسؤولية الاجتماعية في عمله، وإن «بيتك» أصبح مشهوداً في هذا المجال، معرباً عن تقديره لهذا العطاء الذي يساعد في دعم قرارات وأنشطة وأعمال بيت الزكاة، وهذا ليس بقريب على «بيتك» الذي يعمل بمفهوم التعاون والتسويق مع الجهات المختلفة الرسمية والشعبية لتحقيق الهدف الأساسي للجمع وهو الكفاية والتعاون، وتشجيع العمل الخيري الهادف الذي يحث عليه ديننا الحنيف الإيجابية عن الكويت دولة وشعباً

ومضاعفاتها، تعد الأولى من نوعها من قبل أي مؤسسة مالية أوبك بالمنطقة، ويشارك بموجها في العديد من المؤتمرات والندوات والمعارض المتعلقة بمكافحة مرض السكري، كما تبرع بيتك، لبناء جناح خاص لعلاج الدمى، المحكومين بالسجن المركزي، ويتبرع سنوياً إلى بعض الهيئات واللجان للجنة بدعم غير القادرين للعلاج ورعايتهم، كما شارك في رعاية العديد من الحملات الوطنية لمكافحة الأمراض المختلفة وأبرزها الحملة الوطنية التوعوية لمرض السرطان، «كان» باعتباره حملة رائدة تقاوم أحد الأمراض المنتشرة بشكل متزايد هذه الأيام، وحملة «غراس» لمكافحة المخدرات وغيرها، حيث تشمل التبرعات لقضايا الصحة وخدماتها حصة كبيرة من المساعدات التي يقدمها بيتك للمجتمع سنوياً. وقسي مسجل رعاية ذوي الاحتياجات الخاصة أنشأ دور رعاية لذوي الاحتياجات الخاصة بتكلفة مليون دينار على مساحة 7 آلاف متر مربع، كما أسس شركة مستقلة عبر إحدى شركات «بيتك» تتولى الاهتمام بهذه المشاريع ومتابعتها وتوفير الرعاية الكاملة لها، وتعد الشركة الأولى من نوعها على مستوى المنطقة، وساهم في تنظيم ورعاية العديد من البرامج الخاصة بهذه الشريحة بالتعاون مع الجهات المسؤولة.